



يسر مجلس إدارة البنك السعودي للاستثمار (البنك) أن يقدم تقريره السنوي عن نشاطات البنك للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2012م.

الاستعراض

تأسس البنك (شركة مساهمة سعودية) بموجب المرسوم الملكي رقم م/31 الصادر في عام 1976م. ويعمل البنك من خلال 48 فرعاً موزعة في أنحاء المملكة العربية السعودية. وعنوان موقع البنك على شبكة الانترنت هو www.saib.com.sa.

ملاك البنك الرئيسيين هم:

- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 21.5%
- المؤسسة العامة للتقاعد 17.3%
- شركة سعودي أوجيه المحدودة 8.5%
- شركة جي بي مورغان للتمويل 7.5%
- البنك الأهلي التجاري 7.3%

يقدم البنك تشكيلة واسعة من المنتجات والخدمات الإسلامية والتقليدية للأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة من خلال الفرع الرئيسي وشبكة الفروع الممتدة على نطاق المملكة، ويقدم البنك خدمات ومنتجات مصممة خصيصاً للشركات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية من خلال مراكزه الإقليمية الثلاث في كل من الرياض وجده والخبر. ويقدم البنك خدمات الوساطة في كل من الأسواق السعودية والعالمية بالإضافة إلى خدمات إدارة الأصول من خلال شركته التابعة والمملوكة له بالكامل والتي تعتبر رائدة في هذا المجال.

تتوزع أنشطة البنك على ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية هي: الخدمات المصرفية للأفراد، الخدمات المصرفية للشركات، والخزينة، ويمتلك البنك السعودي للاستثمار شركتان تابعتان في المملكة العربية السعودية هما الاستثمار للأوراق المالية والوساطة والتي يملكها البنك بالكامل وشركة سعودي للاستثمار العقارية والتي يمتلك فيها البنك نسبة الأغلبية. وبالإضافة لذلك يستثمر البنك في أربعة شركات سعودية شقيقة وهي امريكان اكسبرس (السعودية)، اوريكس السعودية للتأجير التمويلي، أملاك العالمية للتمويل والتطوير العقاري، شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني السعودية.

وليس للبنك أي شركات تابعة أخرى أو أنشطة تجارية خارج المملكة العربية السعودية.

يخضع البنك للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية ولإشراف مؤسسة النقد العربي السعودي والأنظمة التي تصدرها وزارة التجارة وهيئة السوق المالية.

وقد اشتملت أهم إنجازات البنك خلال هذا العام على استمرار تعزيز البنك لأعماله الأساسية والمؤشرات المالية، بالإضافة إلى تحسين نوعية الخدمات وتوسعة برامج التمويل الشخصي وشبكة الصرف الآلي وتحقيق المزيد من المكننة في الخدمات المصرفية للأفراد. ليصل عدد فروع البنك إلى ثمانية وأربعين فرعاً تشمل أحد عشر فرعاً للسيدات. وكجزء من خطة البنك الهادفة إلى التوسع في تقديم الخدمات المصرفية



للأفراد، واصل البنك التوسع في برنامج (الأصالة) للمصرفية الإسلامية والتي تشمل خدمات التمويل والاستثمار المتوافقة مع المتطلبات الشرعية. ومن خلال هذا البرنامج يقوم البنك بتشغيل أربعة وأربعين فرعاً في مختلف مناطق المملكة، تعمل بالكامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وفيما يخص التصنيف الائتماني فقد إستمر البنك في عملية مراجعة التصنيف الائتماني مع كل من وكالتي ستاندرد اند بورز وفيتش حيث أكدتا تصنيف البنك على الدرجات 'A-2' / 'A-' و 'F2' / 'A-' على التوالي. كما حصل البنك على عدة جوائز عالمية مثل جائزة إلبت أوورد من جي بي مورغان، وجائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط لعام 2012م عن أفضل منتج تمويل شخصي جديد، وجائزة أفضل بنك محلي إسلامي بالشرق الأوسط، وجائزة التميز في المسؤولية الاجتماعية، وأخيراً جائزة أفضل بنك تجاري في المملكة لعام 2012م. كما حصل البنك على شهادة الجودة (أيزو) في كل من جودة الخدمة وخطة إستمرارية العمل.

نتائج العمليات

حقق البنك دخلاً صافياً بلغ 912 مليون ريال سعودي خلال العام 2012م بارتفاع نسبته 29% مقارنة بالعام 2011م والذي بلغ 708 مليون ريال سعودي، ويرجع هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى إرتفاع الأرباح التشغيلية وانخفاض المصاريف التشغيلية وارتفاع حصة البنك من دخل الشركات الزميلة.

وارتفع صافي دخل العمولات الخاصة، والتي تشمل دخل العمولات الخاصة من إيداعات أسواق المال و المحفظة الاستثمارية والقروض مخصوماً منها مصاريف العمولات الخاصة من الودائع والقروض الأخرى، إلى 1.242 مليون ريال سعودي في 2012م مقارنة بمبلغ 1.226 مليون ريال سعودي في 2011م بارتفاع قدره 16 مليون ريال سعودي و بنسبة 1.3%.

وبلغ مجموع الأتعاب من الخدمات البنكية 315 مليون ريال سعودي في العام 2012م، مقارنة بـ 311 مليون ريال سعودي في العام 2011م أي بارتفاع قدره 4 مليون ريال سعودي وبنسبة 1.29% ويعود سبب الزيادة الى تركيز البنك على تطوير قطاعات الأعمال الجديدة.

وبلغت المصروفات التشغيلية قبل خصم مخصص إنخفاض قيمة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة ومخصص خسائر الائتمان 632 مليون ريال سعودي في عام 2012م مقارنة بـ 624 مليون ريال سعودي في عام 2011م بسبب التوسع في تكاليف مصرفية الأفراد. وقد أدى حجم المصروفات التشغيلية في عام 2012م إلى نسبة كفاءة بلغت 36% لسنة 2012م، مقارنة بـ 37% لسنة 2011م، ويحسب معدل الكفاءة بقسمة مصاريف التشغيل قبل خصم المخصصات على إجمالي دخل التشغيل مخصوماً منها المكاسب والارباح الأخرى، وتمثل هذه النسبة مؤشراً مهماً وأساسياً لمدى كفاءة مراقبة وإدارة الموارد.

بلغ دخل العمليات قبل تجنب مخصص خسائر الائتمان ومخصص الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة 1.090 مليون ريال سعودي، مقارنة بـ 992 مليون ريال سعودي في عام 2011م، بارتفاع قدره 98 مليون ريال سعودي أو 10%.

بلغ مخصص الانخفاض في الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة 69 مليون ريال سعودي في عام 2012م مقارنة بـ 85 مليون ريال سعودي في 2011م بينما بلغ مخصص خسائر الائتمان 255 مليون ريال



سعودي في عام 2012م مقارنة بمبلغ 288 مليون ريال في 2011م. وتشكل مخصصات عام 2012م استمراراً للسياسة المتحفظة التي يعتمد عليها البنك بإبقاء احتياطات خسائر القروض عند مستويات تتوافق مع حجم محفظة القروض وتكون قادرة على استيعاب أية خسارة محتملة.

ارتفع العائد على متوسط الموجودات إلى 1.64% في عام 2012م مقارنة بـ 1.37% في عام 2011م وارتفع أيضاً العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 10.17% في عام 2012م مقارنة بـ 8.48% في عام 2011م.

يتلخص صافي دخل البنك من قطاعات الأعمال الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2012م و 2011م كما يلي:

2011 (بالآلاف الريالات)	2012 (بالآلاف الريالات)	
222.569	252.470	الخدمات المصرفية للأفراد
252.688	310.324	الخدمات المصرفية للشركات
218.664	338.708	الخزينة والاستثمار
17.856	10.535	إدارة الأصول والوساطة
711.777	912.037	صافي الدخل

صافي الدخل في الجدول أعلاه (لعام 2011م) يمثل صافي دخل البنك قبل الدخل العائد لحقوق الحصة غير المسيطرة في شركة صائب بي إن بي لإدارة الأصول.

قائمة المركز المالي الموحدة

بلغ إجمالي الموجودات كما في نهاية العام 2012م ما مجموعه 59 مليار ريال سعودي مقارنة بـ 52 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2011م وبزيادة قدرها 7 مليار ريال سعودي أو 13%.

وارتفع صافي الاستثمارات بمبلغ 2.0 مليار ريال سعودي أو 23% ليصل إلى 10.9 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2012م. بلغت الاستثمارات المصنفة كاستثمارات من الدرجة الأولى 85% من إجمالي المحفظة الاستثمارية للبنك كما في 31 ديسمبر 2012م مقارنة بـ 84% في 2011م.

وارتفع صافي القروض والسلف بمبلغ 7.0 مليار ريال سعودي أو 26% ليصل إلى 34.1 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2012م. بالإضافة إلى ارتفاع بقيمة 6.8 مليار ريال سعودي في إجمالي القروض والسلف العاملة لتبلغ 34.4 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2012م بنسبة ارتفاع بلغت 25%. وانخفضت القروض والسلف غير العاملة إلى 450 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2012م مقارنة بـ 1.8 مليار كما في 31 ديسمبر 2011م. وانخفضت نسبة القروض والسلف غير العاملة مقارنة بإجمالي القروض والسلف إلى 1.29% كما في ديسمبر 2012م مقارنة بـ 6.14% في 2011م.



وبلغ مخصص خسائر الائتمان 816.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2012م بنسبة تغطية قدرها 181% تقريباً من القروض والسلف غير العاملة.

ارتفعت ودائع العملاء بمقدار 3.6 مليار ريال سعودي أو 10% لتصل إلى 40.4 مليار ريال سعودي في نهاية عام 2012م، وارتفعت الودائع تحت الطلب بقيمة 2.1 مليار ريال سعودي أو 28%، بينما ارتفعت الودائع ذات العمولة بمقدار 1.5 مليار ريال سعودي أو 5%.

قام البنك بتاريخ 7 إبريل 2009م بإبرام اتفاقية قرض لأجل بمبلغ 500 مليون ريال سعودي لأغراض التشغيل العام لمدة ثلاثة سنوات. هذا وقد تم سداؤه في إبريل 2012م.

كذلك وقد قام البنك بتاريخ 30 مايو 2011م بإبرام إتفاقية قرض متوسط الأجل بمبلغ مليار ريال سعودي لأغراض التشغيل العام لمدة خمس سنوات. هذا وقد استخدم القرض بالكامل، ويستحق سداؤه في مايو 2016م. كما قام البنك بتاريخ 24 يونيو 2012م بإبرام إتفاقية قرض متوسط الأجل مدته خمس سنوات بمبلغ 1 مليار ريال سعودي لأغراض التشغيل العام. تم إستخدام القرض بالكامل ويستحق سداؤه في سبتمبر 2017م.

تخضع هذه القروض لعمولة بمعدلات متغيرة. ويحق للبنك سداد كل قرض مبكراً عن مواعده وذلك وفقاً لشروط وأحكام إتفاقية كل قرض. تشمل الإتفاقيات أعلاه على شروط تتطلب المحافظة على نسب مالية معينة بالإضافة إلى شروط أخرى والتي التزم بها البنك بالكامل كما في 31 ديسمبر 2012م.

إجمالي حقوق الملكية وكفاية رأس المال

ارتفعت حقوق الملكية إلى 9.4 مليار ريال سعودي كما في نهاية عام 2012م ، مقارنة بـ 8.6 مليار ريال سعودي في نهاية العام 2011م. يبلغ مجموع الأسهم القائمة للبنك 550 مليون سهم. وبلغت نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات 15.9% كما في 31 ديسمبر 2012م مقارنة بـ 16.5% كما في 31 ديسمبر 2011م.

قام البنك خلال عام 2012م بتوزيع أرباح قدرها 0.50 ريال سعودي لكل سهم بقيمة إجمالية قدرها 275 مليون ريال سعودي، بالإضافة إلى خصم الزكاة على حصة السعوديين وقدرها 0.10 ريال سعودي لكل سهم وبقيمة إجمالية قدرها 49.5 مليون ريال سعودي. وبالإضافة لذلك أقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح للسنة بقيمة 385 مليون ريال سعودي، تعادل توزيعات الأرباح هذه ما مقداره 0.70 ريال سعودي للسهم، و ذلك بالصافي بعد الزكاة التي سيتم إستقطاعها من المساهمين السعوديين والبالغة 31.6 مليون ريال سعودي.

تقوم إدارة البنك بمراقبة كفاية رأس المال وإستخدام رأس المال النظامي. حيث تفرض مؤسسة النقد العربي السعودي الإحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي بمعدل لا يقل عن 8% مقابل الموجودات المرجحة المخاطر.

يقوم البنك بمراقبة مدى كفاية رأسماله وذلك بإستخدام المعدلات المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي



السعودي، وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأس المال المؤهل مع الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والتعهدات والالتزامات المحتملة والمبالغ الإسمية للمشتقات باستخدام المبالغ المرجحة لإظهار المخاطر المتعلقة بها.

كما في 31 ديسمبر 2012م بلغت نسبة معدل كفاية رأس مال الركيزة الأساسية والمساندة لتصل إلى 17.62% مقارنة بـ 19.12% كما في 31 ديسمبر 2011م.

أضواء على الوضع المالي للخمس سنوات الماضية

<u>2008</u>	<u>2009</u>	<u>2010</u>	<u>2011</u>	<u>2012</u>	(بملايين الريالات السعودية)
ملخص قائمة الدخل:					
1.938	1.633	1.844	1.709	1.868	إجمالي الدخل (1)
428	556	570	628	632	إجمالي المصاريف (2)
1.510	1.077	1.274	1.081	1.236	أرباح العمليات
997	555	845	373	324	المخصصات
513	522	429	708	912	صافي الدخل
ملخص الميزانية العمومية:					
29.556	29.785	31.002	27.114	34.051	قروض وسلف، صافي
12.731	1.737	8.060	8.893	10.912	استثمارات، صافي
719	817	865	895	966	إستثمارات في شركات زميلة
53.596	50.148	51.491	51.946	59.067	اجمالي الموجودات
40.702	38.247	37.215	36.770	40.414	ودائع العملاء
6.609	7.428	8.141	8.557	9.379	اجمالي حقوق الملكية
النسب المئوية:					
7.67	7.43	5.51	8.48	10.17	العائد على متوسط حقوق الملكية %
1.03	1.01	0.84	1.37	1.64	العائد على متوسط الموجودات %
13.71	14.48	17.29	19.12	17.62	ملاءة رأس المال %
12.33	14.81	15.81	16.48	15.88	حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات %



- (1) يتضمن إجمالي الدخل كلا من دخل العمليات و الحصة في دخل الشركات الزميلة.
(2) إجمالي المصاريف تشمل اجمالي المصاريف التشغيلية مستبعد منها كلا من المخصصات وحصل حقوق الملكية الغير المسيطرة.

التحليل الجغرافي للإيرادات

تحققت معظم إيرادات البنك بشكل أساسي من نشاطاته في المملكة العربية السعودية كما هو موضح بالملخص ادناه: (بالآف الريآلات السعودية)

	المنطقة الوسطى	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية	الإجمالي
2012	1.415.480	224.589	81.533	1.721.602
2011	1.297.106	229.113	89.661	1.615.880

إدارة المخاطر

أدى تطور القطاع المالي والعمليات التجارية وتنوع المواقع الجغرافية إلى الحاجة إلى تحديد وقياس وتجميع لإدارة فعالة للمخاطر وذلك لاستخلاص التوزيع الأمثل لرأس المال ليتحقق أعلى عائد مقابل المخاطر. ويدير البنك مخاطره بطريقة منظمة ومنتظمة وشفافة من خلال سياسة واعية للخطروبنفس الوقت واسعة بحيث تشمل جميع ادارات البنك في الهيكل التنظيمي، وتقوم هذه الادارة بقياس المخاطروعمليات الرصد.

الملاحح الرئيسية لسياسة البنك في إدارة المخاطر تشمل ما يلي:

- يقدم مجلس الإدارة التوجيه العام لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- تعتبر إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عمليات البنك وتعتبر من الركائز الجوهرية في الكفاءات الأساسية لجميع موظفيها.
- يدير البنك المخاطر الائتمانية ، السوق ، السيولة ومخاطر العمليات بطريقة منسقة داخل البنك،
- وظيفة إدارة المخاطر في البنك مستقلة عن وحدات الأعمال في البنك.

بالإضافة إلى ما سبق، تقوم إدارة المراجعة الداخلية للبنك برفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة والتي توفر تأكيدات مستقلة عن مدى التزام إدارات البنك بسياسات وإجراءات المخاطر ومدى كفاية وفعالية إدارة المخاطر في البنك.

وفيما يلي وصف للمخاطر الهامة التي يتعرض لها البنك وكيفية ادارتها.



مخاطر الائتمان

يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان التي يتعرض لها و تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية محددة، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان أساساً عن المخاطر المتعلقة بالائتمان الموجود في محفظة القروض والسلف والإستثمارات. توجد أيضاً مخاطر إئتمان في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل الإلتزامات لمنح الإئتمان.

يحدد البنك احتمالات التعثر للعملاء بإستخدام نظام تصنيف مخاطر داخلي، كما يستخدم البنك أيضاً نظام تصنيف مخاطر خارجي معد من قبل وكالات تصنيف معتمدة عالمياً ما أمكن ذلك.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بالتذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة التقلب في متغيرات السوق كأسعار العملات و أسعار صرف العملات الأجنبية و أسعار الأسهم.

(أ) مخاطر اسعار العملات

تنشأ مخاطر أسعار العملات من احتمالية تقلبات أسعار العملات والتي بدورها قد تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. وقد وضع مجلس إدارة البنك حدوداً متعلقة بالفجوة الخاصة بمخاطر أسعار العملات للفتترات المحددة و يراقب البنك مراكزه على أساس يومي ويقوم بإستخدام استراتيجيات التحوط من المخاطر للتأكد من بقاء المراكز ضمن الحدود المقررة.

(ب) مخاطر أسعار صرف العملات

تنشأ مخاطر اسعار الصرف من التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق وتؤثر على المركز المالي للبنك وتدفقاته النقدية. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات، ويتم مراقبتها يومياً.

(ج) مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في مخاطر إنخفاض القيم العادلة للأسهم نتيجة تغيرات محتملة في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حدة. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل قطاع ويتم مراقبتها يومياً.



مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة البنك على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة به. وتحدث مخاطر السيولة عند وجود إضطراب في السوق أو انخفاض مستوى الإئتمان مما يؤدي إلى شح مفاجئ في بعض مصادر التمويل.

يقوم البنك بمراقبة مستوى السيولة اليومية للموجودات والمطلوبات ويتم عمل اختبارات التأكد بصفة مستمرة تحت إحتماليات مختلفة والتي تغطي كل من الحالات الطبيعية والحادثة لأحوال السوق. جميع سياسات وإجراءات السيولة يتم مراجعتها و الموافقة عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات و المطلوبات بالبنك. يتم عمل تقارير يومية توضح مستويات السيولة في البنك ويكون ذلك متوافقا مع تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي.

مخاطر العمليات

تعرف مخاطر العمليات على أنها الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية أو الأفراد أو الأنظمة أو عن أحداث خارجية.

يوفر نظام إدارة مخاطر العمليات المعتمد من قبل مجلس الإدارة تعريفا على مستوى البنك لمخاطر العمليات ويحدد المبادئ التي يتعين فيها تحديد مخاطر العمليات وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها من خلال التقييم المستمر لمخاطر العمليات وضبطها في كافة أقسام العمل وذلك من خلال إجراءات التقييم الذاتي للمخاطر والمراقبة عن كثب لخطط العمل المتفق عليها كنتيجة لإجراءات التقييم الذاتي للمخاطر. ووضع جدول لمخاطر العمليات للبنك ككل من أجل مراقبة خسائر مخاطر العمليات التي يتم تكبدها على أساس متواصل واتخاذ الإجراءات التصحيحية لاستبعاد أو تقليل تلك الخسائر مستقبلا.

وتتضمن المكونات الرئيسية لهذا الإطار من سياسات وإجراءات وضوابط موثقة وشاملة.

خطة إستمرارية العمل

يدرك البنك أهمية التخطيط لاستمرارية الأعمال و قد أحرز تقدما ملحوظا في هذا المجال في عام 2012م. إن انشاء خطة عمل مستمرة فعالة من شأنها أن تيسر على البنك ادارة و تنظيم تأثير الأزمات المخلة بالعمليات اليومية بطريقة منظمة ومنسقة. و تلك الخطة ستساعد البنك على الإدارة الفعالة تجاه أي خلل في عملياتها مما يتيح للبنك استعادة مكانته الاقتصادية بأسرع وقت و أكثر فعالية ممكنة لأي حادثة طارئة أو غير متوقعة قد تعطل العمليات التجارية اليومية بشكل كلي أو جزئي.

خلال عام 2012م قام البنك بعمل اختبارين لاجراءات استمرارية الأعمال وكانت التجارب ناجحة مما يعطينا الثقة بأن البنك قادر على التعامل مع أي حالة طارئة قد تحدث. وسيواصل البنك عملية



اختبار لاستمرارية الأعمال على الأقل مرتين في السنة.

وإعتراف بجهود البنك في هذا المجال حصل البنك في عام 2012م على شهادة ISO 22301 لإدارة عملية استمرارية الأعمال في كل من قطاعات مصرفية الأفراد والشركات والخزينة. ومن الجدير بالذكر أن البنك كان أول منظمة في العالم تحصل على هذه الشهادة. حيث أن حصول البنك على هذه الشهادة يعني اعتراف بحقيقة أنه عند حدوث حالات طارئة يوجد لدى البنك هيكله عملياتية فعالة للتعامل معها.

إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات

من أجل تلبية المطالب القوية في نمو الأعمال وضع البنك إستراتيجية طموحة لإدارة تكنولوجيا المعلومات للخمس سنوات القادمة. هذه الاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة تركز على دعم النمو في مصرفية كل من الأفراد والشركات، بالإضافة إلى بناء روابط قوية بين جميع وحدات الأعمال في البنك.

هذه الاستراتيجية مدعومة بميثاق وطريقة تنفيذ شاملة للمشاريع، بالإضافة إلى نظام تتبع حالة المشاريع والذي تم انشاؤه والسيطره عليه من قبل إدارة مشاريع مركزية. وبالإضافة إلى ذلك تم وضع هيكل جديد للحكومة لإدارة تكنولوجيا المعلومات والذي يدار من قبل لجنة تتضمن كبار التنفيذيين في البنك.

تم إطلاق عدة مشاريع خلال عام 2012م لدعم نمو أعمال البنك وتعزيز خدمات العملاء مثل نظام التمويل الشخصي الذي أطلق لتقديم خدمات تساعد على تقليل وقت إجراءات منح القروض، وقد أطلق أيضاً نظام جديد لإدارة علاقات العملاء (المعروف بنظام CRM) والذي يتضمن دعم وتسجيل كافة شكاوى العملاء وطلباتهم للخدمات والمطالبات من قبلهم. وتم أيضاً إطلاق نظام جديد للخدمات المصرفية عبر الإنترنت والذي يعرض تجربة جيدة للعملاء وخدمات الكترونية مما يساعد على التقليل من حاجتهم للذهاب إلى الفروع. وتم أيضاً الاتفاق مع كل من فيزا و ماستر كارد لقبول بطاقتهم من قبل أجهزة نقاط البيع التابعة للبنك. وتم أيضاً إطلاق نظام جديد لبطاقات الائتمان والتي ستقدم بطاقات فيزا و ماستر كارد للعملاء. وتم إطلاق نظام جديد عبر الإنترنت لمصرفية قطاع الشركات لخدمة عملائنا في قطاع الأعمال. وبالإضافة إلى كل ذلك تم تمديد قنوات الخدمات لخدمة عملائنا على مدار الساعة.

نتائج قطاعات الأعمال

تتم إدارة البنك على أساس قطاعات الأعمال. ويجري تنفيذ العمليات بين قطاعات الأعمال بناء على الشروط والأحكام التجارية من خلال استخدام أسعار التحويل ومنهجيات التخصيص. يحتوي الإيضاح رقم 27 من القوائم المالية الموحدة على ملخص لنتائج قطاعات الأعمال لعامي 2012م و2011م.



تنقسم أعمال البنك على الثلاثة قطاعات التالية:

الخدمات المصرفية للأفراد

يقدم البنك السعودي للاستثمار تشكيلة واسعة من الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية للأفراد وقطاع الأعمال من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مركزه الرئيس وعبر شبكة من الفروع موزعة على مناطق المملكة العربية السعودية. وتشمل الخدمات الحسابات الجارية، وحسابات التوفير وحسابات الودائع لأجل، والمرابحة الإسلامية، وأنشطة الوساطة للأسهم المحلية والدولية كما يقدم البنك مجموعة من المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال فروعته الإسلامية. ويمتلك البنك شبكة واسعة من أجهزة الصرف الآلي لتغطية مناطق المملكة العربية السعودية.

الخدمات المصرفية للشركات

تركز الخدمات المصرفية للشركات على تقديم منتجات وخدمات مالية ذات جودة نوعية عالية للشركات والمؤسسات والهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع العام. ويتم تقديم هذه الخدمات من المراكز الإقليمية الثلاث للبنك في الرياض وجدة والخبر لتوفير حلول مالية مبتكرة. وتشمل الخدمات والمنتجات المالية المقدمة تمويل المشاريع، وتمويل رأس المال العامل، وتمويل التجارة والخدمات، والاعتمادات المستندية للواردات والصادرات، وخطابات الاعتماد للدفع عند الاقتضاء، خطابات الضمان، خصم الكمبيالات، التحصيلات بأنواعها ومنتجات أخرى متعلقة بالتجارة العامة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الخزينة

تتولى هذه الوحدة مسؤولية إدارة المتاجرة بالعملات الأجنبية، وإدارة التمويل والسيولة، ومحافظ استثمارات البنك والمنتجات المالية. كما تقوم إدارة الخزينة أيضاً بإدارة هيكل الموجودات والمطلوبات الخاص بالبنك، ومخاطر أسعار الفائدة، وتقديم التوجيه لمعطيات حجم الميزانية العمومية والأسعار.

شبكة الفروع

بلغ عدد فروع البنك نهاية عام 2012م ثمانية وأربعون فرعاً من ضمنها أحد عشر فرعاً للسيدات. كما أضاف البنك ثمانية عشر جهاز صرف آلي خلال العام 2012م ويقوم حالياً بتشغيل شبكة تضم ما مجموعه 356 جهاز صرف آلي موزعة في أنحاء المملكة العربية السعودية. كما أضاف البنك 351 جهاز نقاط البيع ليصل مجموع الأجهزة إلى 553 جهاز.

برنامج (الأصالة) للمصرفية الإسلامية

يقدم البنك تحت برنامج (الأصالة) عدة منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد أعطيت هذه المنتجات الاهتمام الخاص لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية وملاءمتها للسوق المحلي



ادراكاً لتزايد الطلب على المنتجات والخدمات الاسلامية وأهمية المصرفية الاسلامية، باعتبارها توجهاً استراتيجياً للبنوك العاملة في المملكة والمنطقة. ويقوم البنك من خلال هذا البرنامج بتشغيل أربعة وأربعون فرعاً تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الشركات الاستراتيجية

يملك البنك ثلاثة شركات تابعة في المملكة العربية السعودية:

- شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة، والتي تقدم خدمات الوساطة وخدمات الترتيب والحفظ في الأوراق المالية، ويملك البنك فيها نسبة 100%.
- شركة السعودي للاستثمار العقاري، ويملك البنك فيها نسبة 99%.
- شركة صائب بي إن بي باريبا لإدارة الأصول وهي مملوكة بنسبة 55% من قبل البنك، بينما يملك حصة 45% المتبقية شركاء سعوديين وغير سعوديين (تحت التصفية – أنظر الفقرة أدناه التالية لتفاصيل إضافية).

قامت هيئة السوق المالية السعودية ("الهيئة")، بتاريخ 25 سبتمبر 2011م بإعتماد الطلب المقدم من شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة (شركة الاستثمار) للإستحواذ على صافي موجودات شركة صائب بي إن بي باريبا لإدارة الأصول (شركة إدارة الأصول). كما قامت الهيئة بإعتماد طلب شركة الاستثمار لتعديل إطار الأعمال ليشمل كافة الأنشطة المرخصة (تعامل، إدارة، ترتيب، تقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية). علماً بأن إتمام إتفاقية تحويل الأعمال بين شركة الاستثمار وشركة إدارة الأصول اكتملت بتاريخ 31 ديسمبر 2011م. وفي الوقت الحالي تعتبر شركة إدارة الأصول تحت التصفية القانونية.

بالإضافة إلى ما سبق، يساهم البنك السعودي للاستثمار في أربعة شركات شقيقة في المملكة العربية السعودية على النحو التالي :

- شركة أميركان إكسبرس (السعودية) المحدودة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بالمشاركة مع شركة أميركان إكسبرس (الشرق الأوسط) البحرين، ويملك البنك 50% من رأس مالها، ونشاطها الرئيس هو إصدار البطاقات الائتمانية وتقديم منتجات أميركان إكسبرس الأخرى في المملكة.
- شركة أوريكس السعودية للتأجير التمويلي، وهي شركة مساهمة سعودية مقفلة. عدد الأسهم المصدرة فيها 34 مليون سهم ويملك البنك 12.92 مليون سهم تمثل 38% من الأسهم المصدرة. ونشاطها الرئيس هو تقديم خدمات التأجير التمويلي في المملكة.
- شركة أملاك العالمية للتمويل و التطوير العقاري مشاركة مع عدة شركات محلية و خليجية وهي شركة مساهمة مغلقة تعمل الشركة في المملكة العربية السعودية. عدد الأسهم



المصدرة فيها 90 مليون سهم ويمتلك البنك 29 مليون سهم تمثل 32% من الأسهم المصدرة. و نشاطها الرئيس هو تقديم منتجات و خدمات التمويل العقاري.

- شركة المتوسط والخليج للتأمين واعدة التأمين التعاوني (ميدغلف)، وهي شركة تأمين سعودية مساهمة. عدد الأسهم المصدرة فيها 80 مليون سهم ويمتلك البنك 15.20 مليون سهم تمثل 19% من الأسهم المصدرة. ونشاطها الرئيس هو تقديم منتجات وخدمات تأمين متكاملة في المملكة.

جميع الشركات أعلاه مسجلة وتعمل في المملكة العربية السعودية.

التصنيف الائتماني

يعتبر التصنيف الائتماني عنصراً مهماً للمشاركة في الأسواق المالية العالمية، وبما أن الإقتصاد العالمي يتجه نحو التكامل فإنه لم تعد عملية التصنيف الائتماني ضرورية لمجرد ضمان التمويل والدخول الى أسواق رأس المال فحسب، بل ولإظهار الالتزام باتباع أعلى المعايير في إدارة المخاطر المعترف بها دولياً.

وخلال العام قام البنك بمراجعة شاملة لتصنيفه الائتماني من خلال وكالتي ستاندرد اند بورز و فيتش للتقييم الائتماني. فقد قامت وكالة ستاندارد اند بورز بمنح البنك "A-" / "A-2" للأجلين الطويل و القصير بدون تقلبات تستحق الذكر، وتعرف وكالة ستاندرد اند بورز هذين التصنيفين كالتالي:

• التصنيف طويل الأجل للمصدر:

المقترض الحاصل على تصنيف "A-" يمتلك مقدرة قوية على الوفاء بالتزاماته المالية، لكنه أكثر عرضة، نوعاً ما، للتأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات في الظروف والأحوال الإقتصادية من المقترضين الحاصلين على تصنيفات أعلى.

• التصنيف قصير الأجل للمصدر (أقل من 12 شهراً):

المقترض الحاصل على "A-2" يمتلك مقدرة مقبولة على الوفاء بالتزاماته المالية إلا أنه أكثر عرضة، نوعاً ما، للتأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات في الظروف والأحوال الإقتصادية من المقترضين الحاصلين على تصنيفات أعلى.

وقد منحت وكالة فيتش البنك تصنيف "A-" / "F2" للأجلين الطويل والقصير. وتعرف وكالة فيتش هذين التصنيفين كالتالي:



• **التصنيف طويل الأجل للمصدر:**
يشير التصنيف "A-" إلى وجود توقعات متدنية لمخاطر الائتمان. ولدى المصدر قدرة قوية على الوفاء بالالتزامات المالية، إلا أن هذه القدرة أكثر عرضة للتغيرات في الظروف والاحوال الاقتصادية من الحاصلين على تصنيفات أعلى .

• **التصنيف قصير الأجل للمصدر (أقل من 12 شهرا):**
يشير تصنيف "F2" إلى جودة الائتمان مع مقدرة مقبولة على الوفاء بالالتزامات المالية، إلا أن هامش الأمان ليس بحجم هامش الأمان للحاصلين على تصنيفات أعلى.

جاءت هذه التصنيفات نتيجة لقوة الأداء المالي للبنك، ولجودة أصوله المالية، ومستوى الرسملة مدعومين بسياسة محافظة، ودرجة سيولة كافية. وتأخذ هذه التصنيفات بالاعتبار أن البنك يعمل في أحد أقوى القطاعات المصرفية وأفضلها تنظيماً في الشرق الأوسط وجميع الأسواق الناشئة. وتعكس هذه التصنيفات الممنوحة من قبل وكالتي ستاندرد اند بورز وفيتش قوة التقييم الائتماني للأساسيات الاقتصادية المتينة للمملكة.

هذه التصنيفات من قبل وكالتي ستاندرد اند بورز و فيتش تعتبر " معايير تصنيف استثمارية " في الاسواق العالمية.

توزيع الارباح

يوزع الربح السنوي الصافي للبنك بناءً على توصيات مجلس الادارة ووفق ما تنص عليه لوائح الاشراف البنكي كما يلي:

(أ) احتجاز المبالغ الضرورية لدفع الزكاة عن حصة الشركاء السعوديين وضريبة الدخل عن حصة الشركاء الاجانب حسب النظام المطبق في المملكة. يقوم البنك بدفع المبالغ الى مصلحة الزكاة والدخل ومن ثم يقوم بخصم الزكاة المستحقة على الشركاء السعوديين والضريبة المستحقة على الشركاء الاجانب من صافي الارباح.

(ب) تخصيص ما لا يقل عن 25% من الارباح المتبقية من الصافي وذلك بعد خصم الزكاة والضريبة المستحقتين حسبما ورد في النقطة "أ" أعلاه الى الاحتياطي النظامي حتى يعادل هذا الاحتياطي على الاقل رأس المال المدفوع.



ج) يستخدم المتبقي بعد خصم ماورد أعلاه في النقطتين "أ" و "ب" وفق ما يراه مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العمومية.

قام البنك خلال عام 2012م بتوزيع أرباح قدرها 0.50 ريال سعودي لكل سهم بقيمة إجمالية قدرها 275 مليون ريال سعودي، وقد تم خصم الزكاة على حصة السعوديين وقدرها 0.10 ريال سعودي لكل سهم وبقيمة إجمالية قدرها 49.5 مليون ريال سعودي.

وفي عام 2012م، أقر مجلس الإدارة أيضاً توزيعات أرباح للسنة بقيمة 385 مليون ريال سعودي، تعادل توزيعات الأرباح هذه ما مقداره 0.70 ريال سعودي للسهم، وذلك بعد الزكاة التي سيتم إستقطاعها من المساهمين السعوديين والبالغة 31.6 مليون ريال سعودي. هذا وسيتم طرح إقتراح توزيعات الأرباح خلال الجمعية العامة العادية التي من المتوقع إنعقادها خلال عام 2013م.

التغير في ملكية أسهم البنك (الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين)

يتكون مجلس إدارة البنك من أشخاص طبيعيين ممثلين بالمجلس بصفتهم الشخصية. وفيما يلي بيان بإجمالي ما يمتلكه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكبار المدراء التنفيذيين و أزواجهم وأولادهم القصر من أسهم أو أدوات دين:

أعضاء مجلس الإدارة:

تسلسل	اسم من تعود له المصلحة	بداية العام		نهاية العام		نسبة التغير %
		عدد الأسهم	أدوات الدين	عدد الأسهم	أدوات الدين	
1	د. عبدالعزيز العبدالله العوهلي	1.945.761	—	1.946.824	—	0.06%
2	عبدالرحمن محمد الرواف	1.222	—	1.222	—	% .
3	د. عبدالرؤوف محمد مناع	1.222	—	201.000	—	16.348%
4	فيصل محمد البسام	383.192	—	400.072	—	4.4%
5	مشاري ابراهيم المشاري	2.444	—	2.444	—	% .
6	عبدالله صالح بن جمعة	3.666	—	3.666	—	% .
7	عبدالعزيز عبدالرحمن الخميس	1.222	—	1.222	—	% .



المدراء التنفيذيين:

نسبة التغير %	صافي التغير	نهاية العام		بداية العام		اسم من تعود له المصلحة	تسلسل
		أدوات الدين	عدد الأسهم	أدوات الدين	عدد الأسهم		
11.56%	122.166	—	1.178.730	—	1.056.564	مساعد بن محمد المنيفي	1
53.62%	54.241	—	155.392	—	101.151	رمزي عبدالله النصار	2
281.25%	22.500	—	30.500	—	8.000	ديفيد جونسون	3

المدفوعات النظامية

تحسم الزكاة المستحقة على المساهمين السعوديين من حصتهم من الأرباح الموزعة. أما ضريبة الدخل المستحقة وغير المدفوعة من قبل المساهمين غير السعوديين على حصتهم من الأرباح فيتم حسمها من الأرباح الموزعة.

وقد دفع البنك ما قيمته 13.7 مليون ريال سعودي للزكاة لصالح حملة الأسهم السعوديين. كما بلغت ضريبة الدخل المستحقة والمدفوعة من قبل المساهمين غير السعوديين 19 مليون ريال سعودي. وقد قام البنك أيضا بدفع ما قيمته 3.5 مليون ريال سعودي كضرائب إستقطاع من المدفوعات لغير المقيمين خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2012م.

قام البنك بإستلام تقديرات إضافية للزكاة و ضريبة الدخل والضرائب المستقطعة بإجمالي مبلغ يقارب 16.7 مليون ريال سعودي يخص إقرارات الزكاة، وضريبة الدخل للبنك وضرائب مستقطعة عن الأعوام من 2003 إلى 2008. قام البنك بتقديم إستئناف عن هذه التقديرات.

إستلم البنك تقديرات زكاة بمبلغ إضافي قدره 185 مليون ريال سعودي وذلك عن الإقرار الزكوي لعامي 2010 و 2011. هذه التقديرات الإضافية كانت بسبب قيام البنك بخصم إستثمارات محددة طويلة الأجل من الوعاء الزكوي، والذي لم تسمح به مصلحة الزكاة و ضريبة الدخل. وقد قام البنك بإستئناف هذه التقديرات لدى مصلحة الزكاة و ضريبة الدخل بعد التشاور مع مستشاري الزكاة المعيّنين، ولم يصل البنك أي رد بهذا الخصوص. لا يمكن في الوقت الحالي البت بشكل أكيد بشأن أي تقدير معقول حول القيمة النهائية للزكاة المفروضة.

كما قام البنك بدفع ما قيمته 20.6 مليون ريال سعودي كتأمينات إجتماعية للموظفين والتي تتضمن مبلغ 8.7 مليون ريال سعودي تمثل الحصص المدفوعة من قبل الموظفين خلال العام المنتهي في



31 ديسمبر 2012م للمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية. كما قام البنك أيضا بدفع ما قيمته 0.20 مليون ريال سعودي مقابل رسوم تأشيرات ورسوم حكومية أخرى مرتبطة، ومبلغ 4.2 مليون ريال سعودي رسوم بلديات خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2012م.

العقوبات والجزاءات النظامية

قامت هيئة السوق المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي بفرض غرامات على البنك قدرها 50 ألف ريال سعودي و 652 ألف ريال سعودي على التوالي خلال عام 2012م.

السعودة والتدريب

استمر البنك خلال عام 2012 في دعم برامج السعودة حيث حافظ البنك على نسبة السعودة كما في 31 ديسمبر 2011م عند 78% ليعكس التزام البنك بالسعودة.

بلغ عدد الدورات التدريبية التي التحق بها موظفو البنك خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2012م، 1,379 دورة مختلفة شارك فيها أكثر من 646 موظفا سعودياً.

كما قام البنك بعمل دورات تدريبية لجميع الموظفين عن طريق التعليم الإلكتروني في مجال مكافحة غسل الأموال والالتزام وقد أتم ما نسبته 97.3% و 96.3% من إجمالي موظفي البنك هذين الدورتين على التوالي.

مزايا الموظفين

تستحق المزايا واجبة السداد للموظفين إما عند انتهاء خدماتهم أو خلال مدة عملهم وفقاً للخطوط العريضة المنصوص عليها في نظام العمل والعمال السعودي ووفقاً لسياسات البنك. وقد بلغت قيمة المخصصات التي تم تجنيبها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012م فيما يخص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين 20.3 مليون ريال سعودي ويبلغ رصيد مكافأة نهاية الخدمة ما يقارب 99.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2012م.

يقدم البنك لموظفيه المؤهلين (الموظفين) برنامج تحفيزي محسوب على أساس الأسهم (البرنامج) والمسمى "برنامج منحة الأسهم للموظفين". بموجب هذا البرنامج يقوم البنك بمنح الموظفين أسهم يتم إكتسابها خلال أربعة سنوات. تقاس تكلفة البرنامج على أساس قيمة الأسهم في تاريخ الشراء، والتي يبدأ الإعتراف بها خلال الفترة التي ينص خلالها الوفاء بشرط الخدمة بإستخدام طريقه تسعير مناسبه، والتي تنتهي بتاريخ الاستحقاق. تسجل خيارات أسهم الموظفين من قبل البنك بالتكلفة، وتظهر كبند مخصص من حقوق الملكية بعد تعديل مصاريف المعاملات، وتوزيعات الأرباح، وأرباح أو خسائر بيع الأسهم. قام البنك خلال 2012م بمنح 590.997 سهماً بقيمة إجمالية قدرها 8.4 مليون ريال سعودي وبلغ رصيد البرنامج 27.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر



2012م. يحتوي الإيضاح رقم 36 من القوائم المالية الموحدة على معلومات إضافية حول البرنامج.

كما يقوم البنك بتقديم برامج أخرى للإدخار والأمان الوظيفي لموظفيه المؤهلين مبنية على مساهمة مشتركة بين الموظف والبنك. تدفع هذه المساهمات للموظفين في تاريخ استحقاق كل برنامج. وقد بلغت قيمة المخصصات التي تم تجنبها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012م فيما يخص برنامج الأمان الوظيفي 2.2 مليون ريال سعودي وبلغ رصيد البرنامج ما يقارب 24.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2012م. وقد بلغت قيمة المخصصات التي تم تجنبها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012م فيما يخص برنامج الإدخار 6.7 مليون ريال سعودي.

عقود الأطراف ذوي العلاقة

بخلاف المعلومات الواردة في الإيضاح رقم (33) في القوائم المالية فإنه لم تكن هناك أي عقود مع أطراف ذوي علاقة بأعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو المدير المالي أو أي من أقاربهم.

تكوين مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارته من السادة التالية أسمائهم:

الإسم	المنصب	التصنيف	عضوية مجالس الإدارة للشركات المساهمة العامة الأخرى
د. عبدالعزيز العبدالله العوهلي	رئيس المجلس	مستقل - غير تنفيذي	-
عبدالرحمن محمد الرواف	عضو مجلس إدارة	مستقل - غير تنفيذي	-
د. عبدالرؤوف محمد مناع	عضو مجلس إدارة	مستقل - غير تنفيذي	مجموعة صافولا - شركة المراعي - هرفي للخدمات الغذائية - مدينة المعرفة الاقتصادية
د. ماجد عبدالله القصبي *	عضو مجلس إدارة	مستقل - غير تنفيذي	-
فيصل محمد البسام	عضو مجلس إدارة	مستقل - غير تنفيذي	-
مشاري ابراهيم المشاري	عضو مجلس إدارة	مستقل - غير تنفيذي	السعودية لإعادة التأمين الزامل للاستثمار الصناعي - هالبرتون
عبدالله صالح بن جمعة	عضو مجلس إدارة	مستقل - غير تنفيذي	الوطنية للبتروكيماويات - السعودية العالمية للبتروكيماويات
عبدالعزیز عبدالرحمن الخميس	عضو مجلس إدارة	مستقل - غير تنفيذي	-

* إستقال بتاريخ 10 يونيو 2012 م.

يضم مجلس الإدارة اللجان التالية:

- اللجنة التنفيذية، وتتكون من خمسة أعضاء، وتقوم هذه اللجنة بممارسة الصلاحيات الائتمانية والمصرفية والمالية في البنك.



- لجنة المراجعة، وتتكون من خمسة أعضاء إثنان منهم من أعضاء مجلس الإدارة وثلاثة أعضاء من خارج المجلس، وتقوم لجنة المراجعة بالإشراف على أعمال الرقابة الداخلية وتقدم التوصيات بخصوص تعيين المراجعين الخارجيين والأنشطة التابعة. وتشرف هذه اللجنة أيضاً على أعمال لجنة الالتزام.
- لجنة الترشيحات والمكافآت، وتتكون من أربعة أعضاء، وتقوم اللجنة بمهام التوصية لمجلس الإدارة بالتعيينات لمجلس الإدارة بناءً على السياسات المعتمدة، ومراجعة القدرات والمؤهلات لعضوية مجلس الإدارة بشكل سنوي، ومراجعة تركيبة المجلس والتوصية بعمل التغييرات اللازمة إن دعت الحاجة. واللجنة مسؤولة أيضاً عن تقديم التوصيات للمجلس بالموافقة على سياسة التعويضات في البنك وتعديلاتها، وغيرها من الأنشطة المتصلة بسياسات واجراءات التعويضات.

وفيما يلي قائمة بأعضاء هذه اللجان:

اللجنة التنفيذية	لجنة المراجعة	لجنة الترشيحات والمكافآت
د. عبد العزيز العبدالله العوهلي (الرئيس)	عبدالله صالح بن جمعة (الرئيس)	فيصل محمد البسام (الرئيس)
عبدالرحمن محمد الرواف	د. عبدالرؤوف محمد مناع	عبدالرحمن محمد الرواف
فيصل محمد البسام	د.خليل كردي (عضو خارجي)	مشاري ابراهيم المشاري
مشاري ابراهيم المشاري	حسين الحكيم (عضو خارجي)	عبدالعزيز عبدالرحمن الخميس
عبدالعزيز عبدالرحمن الخميس	صالح الخليفي(عضو خارجي)	

حضور أعضاء مجلس الإدارة

تم عقد أربعة اجتماعات لمجلس الإدارة خلال العام 2012م كالتالي:

تاريخ الاجتماع	أسماء الاعضاء الحضور
2012/03/18م	د.عبدالعزيز العوهلي، عبدالرحمن الرواف، مشاري المشاري، عبدالله بن جمعة، عبدالعزيز الخميس، د. عبدالرؤوف مناع
2012/06/10م	د.عبدالعزيز العوهلي، عبدالرحمن الرواف، مشاري المشاري، عبدالله بن جمعة، عبدالعزيز الخميس، د. عبدالرؤوف مناع
2012/09/30م	د.عبدالعزيز العوهلي، عبدالرحمن الرواف، فيصل البسام، عبدالله بن جمعة، عبدالعزيز الخميس، د. عبدالرؤوف مناع
2012/12/01م	د.عبدالعزيز العوهلي، عبدالرحمن الرواف، مشاري المشاري، فيصل البسام، عبدالله بن جمعة، عبدالعزيز الخميس، د. عبدالرؤوف مناع



تم عقد أربعة إجتماعات للجنة التنفيذية خلال 2012م كالتالي:

تاريخ الاجتماع	أسماء الاعضاء الحضور
2012/01/29م	د. عبدالعزيز العوهلي، عبدالرحمن الرواف، مشاري المشاري، عبدالعزيز الخميس، فيصل البسام
2012/03/11م	د. عبدالعزيز العوهلي، عبدالرحمن الرواف، مشاري المشاري، عبدالعزيز الخميس، فيصل البسام
2012/05/13م	د. عبدالعزيز العوهلي، عبدالرحمن الرواف، مشاري المشاري، عبدالعزيز الخميس
2012/09/30م	د. عبدالعزيز العوهلي، عبدالرحمن الرواف، عبدالعزيز الخميس، فيصل البسام

تم عقد ثلاثة إجتماعات للجنة الترشيحات والمكافآت خلال 2012 م كالتالي:

تاريخ الاجتماع	أسماء الاعضاء الحضور
2012/01/29م	فيصل البسام، مشاري المشاري، عبدالرحمن الرواف، عبدالعزيز الخميس
2012/11/11م	فيصل البسام، عبدالرحمن الرواف، عبدالعزيز الخميس
2012/12/05م	فيصل البسام، مشاري المشاري، عبدالرحمن الرواف، عبدالعزيز الخميس

تم عقد أربعة اجتماعات للجنة المراجعة خلال العام 2012م كالتالي:

تاريخ الاجتماع	أسماء الاعضاء الحضور
2012/03/18م	عبدالله بن جمعة، د. عبدالرؤوف مناع، صالح الخليفي، حسين الحكيم
2012/06/09م	عبدالله بن جمعة، د. خليل كردي، حسين الحكيم، د. عبدالرؤوف مناع، صالح الخليفي
2012/09/30م	عبدالله بن جمعة، د. عبدالرؤوف مناع، د. خليل كردي، صالح الخليفي
2012/12/01م	عبدالله بن جمعة، د. خليل كردي، صالح الخليفي، حسين الحكيم، د. عبدالرؤوف مناع



مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين (بالآلاف الريالات السعودية)

بلغت المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2012م كما يلي:

أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين	المستقلون وغير التنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة	أكبر ستة مدراء تنفيذيين والذين استلموا أعلى المكافآت بما فيهم المدير العام والمدير المالي	
-	1.900	13.418	مكافآت
-	418	5.267	بدلات
-	-	8.306	أية مكافآت أخرى دفعت شهريا أو سنويا

إقرار مجلس الإدارة

يقر مجلس الإدارة وفقا لافضل المعلومات المتاحة له من جميع النواحي الجوهرية بما يلي:

- أنه تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفعالية.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر بشأن قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

مراجعوا الحسابات

تم في اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقدة في 18 مارس 2012م تعيين السادة / برايس ووترهاوس كوبرز والسادة / ديلويت اند توش كمراجعين لحسابات البنك للسنة المالية 2012م.

لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

يقوم البنك بإتباع معظم قواعد حوكمة الشركات الصادرة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ 30 يونيو 2012م والتي ستصبح إلزامية في 30 يونيو 2014م وقد أعد البنك خطة تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة للالتزام الكامل بمنتصف عام 2013م.



ويقوم البنك بتطبيق الأحكام الإرشادية الواردة في لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية في 1427/10/21 هـ الموافق 2006/11/31م فيما عدا الاحكام الواردة ادناه:

رقم المادة	متطلبات المادة	أسباب عدم التطبيق
المادة السادسة (ب)	يجب اتباع اسلوب التصويت التراكمي عند التصويت لاختيار أعضاء مجلس الادارة في الجمعية العامة.	يتبع البنك السعودي للاستثمار طريقة التصويت العادي وذلك متوافق مع نظام الشركات السعودي والنظام الاساسي للبنك.
المادة السادسة (د)	يجب على المستثمرين من الاشخاص ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم-مثل صناديق الاستثمار- الافصاح عن سياساتهم في التصويت وتصويتهم الفعلي في تقاريرهم السنوية، وكذلك الافصاح عن كيفية التعامل مع أي تضارب جوهري للمصالح قد يؤثر على ممارسة الحقوق الأساسية الخاصة باستثماراتهم.	لايملك البنك سلطة على هؤلاء المساهمين ذوي الصفة الاعتبارية لالزامهم بافصاح سياساتهم التصويتية والاستثمارية. وبالإضافة الى ان تلك الاستثمارات لاتمثل اهمية نسبية في مجموع ملكية أسهم البنك.
المادة العاشرة (د)	وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة للعضوية في مجلس الإدارة ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها.	سيعمل البنك على تطبيقها خلال عام 2013م.

المعايير المحاسبية

يتبع البنك المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية. ويقوم البنك بإعداد قوائمه الموحدة طبقاً لنظام مراقبة البنوك ونظام الشركات السعودي والنظام الأساسي للبنك.

المراجعة السنوية لفعالية الرقابة الداخلية

يشمل نظام الرقابة الداخلي للبنك على إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر وتؤثر هذه الإدارات على جميع الجوانب المتعلقة بالضبط والرقابة الداخلية الفعالة التي يتبعها البنك. وذلك من خلال ما توفره من عوامل تساعد على الوصول للأهداف المنشودة للبنك مع عدم الإخلال بموضوعية واستقلالية تلك الإدارات. وتعمل هذه الإدارات وفق متطلبات وضوابط إشرافية تقدم من خلال خطة عمل دورية سنوية تعتمد من قبل اللجان المختصة وذلك تحت إطار متطلبات الالتزام الصادر من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.



وتقوم إدارة البنك بدعم هذه الإدارات الرقابية والتأكد من سلامة ونزاهة إجراءاتها مع مراعاة الالتزام بجميع الأنظمة الداخلية والخارجية وعدم تضارب تلك الأنظمة مع بعضها البعض.

وكنتيجة لهذه المنظومة الرقابية لم يصدر أية ملاحظات جوهرية من أي من الإدارات الرقابية المذكورة سلفاً.

خدمة المجتمع والإستدامة

يستمر البنك بسعيه وحرصه الدائم بالوفاء بمسؤوليته الإجتماعية من خلال عدد من الفعاليات والأنشطة والبرامج المصممة خصيصاً لهذا الهدف، حيث يحرص كل الحرص على التواجد وتقديم العون والمساعدة لجميع فئات المجتمع. وتتجسد المسؤولية الإجتماعية للبنك من خلال رعاية عدد من الفعاليات والنشاطات الهامة والفاعلة بجميع مناطق المملكة، كما هو مذكور أدناه:

حيث قام برعاية حفل تكريم للمتقاعدين بالتعاون مع الإدارة العامة للتربية والتعليم بمحافظة الطائف ، كما شارك برعاية ملتقى المشاريع التنموية "الواقع والتطلعات" ، والذي نظمه مجلس أمانة المنطقة الشرقية.

كما شارك البنك بالاحتفال بيوم الأسرة العالمي بأستقبال عدد من أطفال موظفي البنك للسنة الثانية وذلك تعريزا للعلاقة بين إدارة البنك وموظفيه وإيماناً من البنك بأهمية التواصل الفعال، وإضفاء روح العائلة الواحدة بين الموظفين والالتزام من البنك تجاه عائلات موظفيه، أيضاً لتوصيل أكبر قدر من المعلومات المبسطة عن مفهوم العمل والانضباط.

وايضاً في مجال الرياضة فالبنك يشجع ويحرص على دعم مختلف الفعاليات الرياضية والترفيهية التي تقام من أجل الشباب حيث قام برعاية مباراة كرة القدم بين منتخبنا الوطني ومنتخب الإرجنتين.

يعتبر البنك السعودي للاستثمار موظفيه شركاء بالتنمية والواجب الاجتماعي علينا تجاه الوطن والمجتمع ، حيث قام موظفوا البنك بمناسبة شهر رمضان المبارك بتوزيع سلال غذائية لعدد من الأسر الفقيرة بمساهمة خالصة منهم ، كما قاموا بتنظيم فكرة لمعايدة الأسر الفقيرة بكسوة العائلات المحتاجة بتوفير قسائم شرائية بمبلغ محدد مسبق الدفع وتم توزيعها على عدد كبير من العائلات لكسوتهم بكسوة العيد ، وذلك بمساهمة منهم في حملة "عايدهم تفرح بعيدك"، كذلك بمناسبة اليوم العالمي للمسنين الذي يوافق الأول من أكتوبر ، قامت عدد من الموظفين المتطوعات في البنك لزيارة الدار الاجتماعية للمسنات بدافع ديني في المقام الأول ، ثم إنساني لرسم الابتسامة على شفاه أمهاتنا المسنات وإدخال البهجة في قلوبهن وتقديم الدعم المعنوي والنفسي، ومن هذا المنطلق ورغبة من البنك في صنع ثقافة تطوعية تنبع من الداخل بهدف تشجيع الموظفين للمشاركة في خدمة المجتمع باعتبارها واجب ديني ووطني قام البنك بتكوين فريق تطوع متعاون على مدى عام كامل في أعمال الخير التي تدرج تحت الخطة السنوية للمسئولية الاجتماعية، وذلك لترسيخ مفهوم العمل التطوعي.



كما يقر البنك السعودي للاستثمار بأن نشاطه المصرفي يجب أن يساعد التنمية المستدامة وذلك من خلال سعيه الدائم لجعل أنشطته تكون مؤثرة تأثيراً مباشراً يعود بالنفع المشترك على المجتمع والبيئة وحتى في سعيه لتسويق لمنتجاته يربط واجبه الاجتماعي بأي منتج أو خدمة يقدمها ، مثل حملة (شهر العطاء) وهي الحملة التي أطلقها على صفحته في الفيسبوك في شهر رمضان المبارك والتي تهدف إلى جمع التبرعات للجمعيات الخيرية المعتمدة في المملكة ومن أجل مصداقية البنك تم تسليم شيك بالمبلغ للجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمنطقة الرياض "إنسان".

كما قام البنك خلال 2012م بإصدار تقرير الاستدامة الأول والذي تم إعداده وفقاً لمعايير الإفصاح العالمية حسب منظمة (GRI) محققاً التقدير (ب) لمستوى التطبيق. يعرض هذا التقرير جهود ومنجزات البنك في مجال الاستدامة من خلال الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية خلال عام 2011م. يسعى البنك من خلال هذا الانجاز إلى إثبات التزامه طويل الأجل تجاه إستدامة المنشأة بالإضافة إلى الشفافية واستخدام هذا التقرير كمعيار للتقارير القادمة ولمتابعة وتطوير الأداء في هذا المجال. يوجد هذا التقرير في الموقع الإلكتروني للبنك.

الخاتمة

يسر مجلس الإدارة أن يعبر مرة أخرى عن امتنانه لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ويخص بالشكر وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية على دعمهم المتواصل والبناء. ويود المجلس أيضاً أن يتقدم بالشكر إلى جميع مساهميه على تعاونهم. كما يعرب المجلس عن تقديره لثقة عملاء البنك السعودي للاستثمار والمساهمين، ولجهود مسؤولي وموظفي البنك وإخلاصهم وولائهم.